توبته متعلق بهذا المقدر وقال سم الواو بمعنى او قوله وحبسه في غير بلده او ولي نقوله تعالى او ينفوا من الارض لانه كناية عن التغريب كالرمية الاولى في كلام المصنف في الاية قوله وتغريبي بنصاب بالجر اي لانه صادق بما اذا لم يأخذ مالا اصلا او اخذ اقل من نصاب بملاف تغريب الاصل يأخذ مال قوله بلا شبهة وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الاخذ ان كان موضع بيع وشراء والا فاقرب موضع بيع وشراء اقرب موضع اليه يوجد فيه بيع ذلك وشراؤه قاله الماوردي ثم رأيت الشوبري وقوله حال السلامة اي حال الامن وهو معمول لقوله تعتبر اي تعتبر قيمته حال الامن لا حال الخوف قوله من حرز كان يكون معه او بقربه ملاحظ لشرطه الماوردي من قوته او قدرته على الاستغاثة قاله الماوردي لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر انه حيث لحقه غوث ولو استغيث لم يكونوا قطاعا لانا نمنع ذلك اذ القوة او القدرة بالنسبة للمرور غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لابد فيه من خصوص الشوكة وتحوها كما علم مما مر بملاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع بقية شروطها المارة انظر قوله اي المال قوله يده اليمنى الخ ولو تقدمت احداهما ولو قبل اخذ المال ولو لشللها وعدم امن ترف الدم الكتفي بالاخرى ولو بعكس ذلك بان قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزمه القود في رجله ان تعمد والا فديتها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد اساء ولا يضمن واجزاه والفرق ان قطعها من خلاف نص يوجب مخالفة الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفة الضمان ثم رأيت للاية السابقة فيه ان الاية مجملة لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال

السنة

السنة بينتها بما ذكره قوله لما مر ونحوه ان لا يفوت عليه جنس المنفعة ح ل قوله للمال وكذا اعتبر في القطع النصاب قوله وقيل للمحاربة الحق انها للمال مع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط ح ل قوله ونحو اشبه وانما كان اشبه لان للمال قطع في مقابلة اليد اليمنى فلو كانت للرجل للمال ايضا لزم ان تقطع العضوين للمال بخلاف ما قيل ان قطع الرجل للمحاربة ادع ش قوله فلا يسقط اي بعفو مستحق القود وليس توبته الامام لانه حق الله ثم رأيت ع ش قوله اذا قتل لاخذ المال اي ويعرف ذلك بقرينة تدل عليه وكتب ايضا قوله اذا قتل لاخذ المال اي ولم يأخذه لما يأتي من انه اذا قتل واخذ المال صلب مع القتل ع ش ر وفي الشوبري ما نصه وينبغي ان يكون قصد الاخذ للمال كما في تحتم قتله وان لم يأخذه اه قوله ثم صلب اي معترضا على نحو خشبة ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقد نهي عن تعذيب الحيوان م ر وس ل قوله حتف انفه اي بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الانف لانهم يقولون ان الروح تخرج منه والمعتمد انها تخرج من عين دخلت وهو الذي فوح الله عنانيي وفي الصباح ان الحتف هو الموت بأي سبب حتفه يحتف هتفا من باب ضرب اذا مات اي بلا سبب فيكون حتفه انفه مفعولا مطلقا قوله فسقط تابعه مثله لو مات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة ثم ر قوله وبما تقرر اي من المراتب الاربعة قوله فحمل كلمة او للتنويع وبهذا من ابن عباس اما توقيف وهو الاقرب او لغة وكل منها من مثله صحة لانه ترجمان القرآن ولان الاصل تقابل ما يليه فيه بلا غلط فكان من كفارة الظهار ولو اريد التخيير لبدأ بالاعتق كما في كفارة اليمين ثم ر ويتأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا التقسيم في التحفة ولا في ثم الا رض ويرد عليه قاعدة وهو انه اذا ثبت في المطوفات بأو وبأما غلطها كانت للتنويع وان بدئ بأحدها كانت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)